السلطة الوطنية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية

إعلان مبادئ

آب/أغسطس، 2006

© شعبان، 1427 هـ، آب، 2006
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية.
رام الله - فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله-فلسطين

هاتف: (970/972 2 2406340)
فاكس: (970/972 2 2406343)

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

تقديم رئيس الوزراء

تعتبر الإحصاءات الدقيقة من الأدوات الأساسية لعمل أي حكومة تحاول أن ترشد قراراتها وتحسن أدائها. وهي تمثل أيضا مادة علمية غير منحازة توفر أرضية مشتركة للنقاش الحر العقلاني للقضايا الجوهرية التي تهم المجتمع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. كما تشكل الإحصاءات أداة مهمة في ترسيخ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة والشفافية، إذ أن الرصد الدقيق للتطور في المجالات الاجتماعية والاقتصادية يتيح لنا مراقبة وتقييم السياسات الحكومية والتقدم الذي تنجزه الحكومة عبر الزمن بشأن الأهداف والبرامج التي تم منح الحكومة الثقة على أساسها.

من أجل ذلك، فقد أولت منظمة التحرير الفلسطينية اهتماما خاصا لإنشاء جهاز مهني يتولى بناء وتطوير النظام الإحصائي الرسمي، حيث صدر قرار تأسيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من قبل الرئيس الراحل أبو عمار في شهر آذار من عام 1993 أي قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

حتى تكون الإحصاءات الرسمية دقيقة ونزيهة، فإنه يتطلب من الجهاز الإحصائي العمل على ترسيخ مبادئ عمل تساهم في تعزيز ثقة الجمهور بجميع أطيافه بالبيانات التي تصدر عنه، وهذا يجعلني شخصيا أولي اهتماما خاصا بالإحصاءات الرسمية لتكون ذات مصداقية وجودة ونزاهة عالية ضمن المعايير والأخلاقيات المعتمدة دوليا.

يسرني بهذا أن أعلن عن اعتماد **ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية**، وأن أطلب من المستخدمين والمنتجين للإحصاءات الرسمية بأن يلتزموا بالمعايير والتعليمات التي وردت فيه، وأن يعمل المنتجون للإحصاءات على اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع هذه المعايير والتعليمات حيز التنفيذ.

يأتي اعتماد هذا الميثاق ضمن مجموعة من الخطوات التي اتخذتها الحكومة على طريق تعزيز النظام الإحصائي الرسمي الفلسطيني، والتي كان من أهمها إصدار قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، واعتماد اللوائح التنفيذية للقانون، وتشكيل المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، واعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وإعلان الأخلاقيات المهنية المعتمدة من المعهد الدولي للإحصاء.

آمل أن يشكل هذا الميثاق أداة إضافية لتعزيز البعد المهني والأخلاقي في العمل الإحصائي الرسمي في فلسطين، وأن يسهم في تطوير النظام الإحصائي على نحو يساهم في زيادة كفاءته على تقديم إحصاءات رسمية غير منحازة للحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على طريق بناء مجتمع حر وديمقراطي.

آب، 2006

اسماعيل هنية
رئيس الوزراء

تقديم رئيس الجهاز

جاءت فكرة إعداد ميثاق الممارسات الإحصائية الفلسطيني ضمن الجهد الذي يبذله الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للنهوض بالنظام الإحصائي الفلسطيني وتوثيق الممارسات الفضلى للعمل الإحصائي الرسمي على طريق مأسسة النظام الإحصائي وخلق إطار مهني أخلاقي يحكم أداءه وعلاقة مركباته بعضها ببعض، حيث شكلت تجارب الدول المتقدمة إحصائيا مراجع محورية في إعداد هذا الميثاق.

على الرغم من وجود الأسس القانونية للنظام الإحصائي الرسمي الفلسطيني (الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2001 - 2010، وقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، واللوائح التنفيذية للقانون)، إلا أنه لا بد من توفير وثائق رسمية وليست بالضرورة قانونية توضح مبادئ العمل الإحصائي الرسمي الفلسطيني بما يشمل دور رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والهيئات المساندة مثل المجلس الاستشاري، ودور رؤساء الوحدات الإحصائية في الوزارات، وآلية إدارة أموال الجهاز، والدراسات والأبحاث المستندة على الإحصاءات، وبناء الثقة مع المواطنين، والتكامل في الإحصاءات الرسمية، وجودة الإحصاءات، والوصول للبيانات الإحصائية، والمحافظة على سرية البيانات الإحصائية، والموازنة بين الاحتياجات من الإحصاءات والعبء على المبحوثين. ونعتقد أن هذا الميثاق يشكل خطوة على طريق تحقيق هذه الحاجة، كما يمكن أن يشكل إطارا مناسبا لتحقيق الهدف المنشود.

يهدف إعداد ميثاق الممارسات الإحصائية الفلسطيني إلى المساهمة في بناء نظام إحصاءات وطنية متكاملة وشاملة، خاصة أن قانون الإحصاءات العامة لعام 2000 أتاح للوزارات والمؤسسات الحكومية إنشاء وحدات إحصائية فيها وتنفيذ بعض النشاطات الإحصائية التي لا ينفذها الجهاز وفقا لمقتضيات عمل هذه الوزارات والمؤسسات. ويمكن أن يساهم هذا الميثاق في توفير إطار إضافي لإنتاج إحصاءات وطنية دقيقة وملتزمة بمعايير مهنية موحدة.

إننا نأمل في إصدار هذا الميثاق أن نحدد بشكل أكثر وضوحا أدوار جميع ذوي العلاقة بالإحصاءات الرسمية من منتجين ومستخدمين ومبحوثين وتحديد حقوق وواجبات كل طرف بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح التي تنظم العمل الإحصائي الرسمي الفلسطيني وضمن إطار مهني عصري ومتوازن.

آب، 2006

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

ملخص لمبادئ ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية 9
حول ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية 10
أهداف الميثاق 10
محتوى الميثاق 10
مجال تطبيق بنود الميثاق 11
الالتزام ببنود الميثاق 11
مراجع رئيسية 11
نطاق عمل ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية 13
أولا. الإحصاءات الرسمية 13
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 13
الوحدات الإحصائية في الوزارات 13
ثانيا. المؤسسات ذات العلاقة والمهام 13
مبادئ ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية 15
أولا. الصلة بالموضوع 15
حول مبدأ الصلة بالموضوع 15
إجراءات العمل ذات العلاقة 15
المراجع الرئيسية 15
ثانيا. استقلالية الإحصاءات 16
حول مبدأ استقلالية الإحصاءات 16
إجراءات العمل ذات العلاقة 16
المراجع الرئيسية 16
ثالثا. الجودة 17
حول مبدأ الجودة 17
إجراءات العمل ذات العلاقة 17
المراجع الرئيسية 17
رابعا. إتاحة البيانات للاستخدام العام 17
حول مبدأ إتاحة البيانات للاستخدام العام 17
إجراءات العمل ذات العلاقة 18
المراجع الرئيسية 18
خامسا. حماية سرية البيانات 18
حول مبدأ حماية سرية البيانات 18
إجراءات العمل ذات العلاقة 19
المراجع الرئيسية 19
سادسا. التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين 19
حول مبدأ التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين 19
إجراءات العمل ذات العلاقة 19
المراجع الرئيسية 20
سابعا. التكامل وتراكم الخبرة والإبداع 20
حول مبدأ التكامل وتراكم الخبرة والإبداع 20
إجراءات العمل ذات العلاقة 20
المراجع الرئيسية 20
ثامنا. تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها 21
حول مبدأ تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها 21
إجراءات العمل ذات العلاقة 21

المراجع الرئيسية 21
ملحق رقم (1): مهام ومسؤوليات الإحصاءات الرسمية 23
أولا: مهام ودور رئيس الجهاز 23
ثانيا: مهام الوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية 24
ثالثا: مهام رؤساء الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية الأخرى 25
رابعا: مهام المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية 26
ملحق رقم (2): المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة) 27
ملحق رقم (3): إجراءات العمل 28

الإحصاءات الرسمية سلعة عامة

يرتكز عليها المعرفة العلمية اللازمة لتقدم الحكومات والمجتمعات والأفراد.
وتمثل الإحصاءات الرسمية أداة مهمة في ترسيخ الديمقراطية ومبدأ المحاسبة والشفافية.

الإحصاءات الرسمية غير منحازة

وتهدف إلى خدمة الجميع بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد للمساعدة في عملية بناء مجتمع حر وديمقراطي.

الإحصاءات الرسمية تلتزم بالمبادئ الأساسية التي تحكمها

وأهمها جودة بيانات هذه الإحصاءات، وتوقيت نشرها المتناسب مع الحاجة إليها،
وإتاحتها للجميع دون تحيز، واستقلالية هذه الإحصاءات.

الإحصاءات الرسمية تهتم بحاجات الشركاء

وأهمها الحفاظ على سرية بيانات الأفراد والمؤسسات والتوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين.

الإحصاءات الرسمية هي نتاج تطور مستمر

يرتكز على التكامل وتراكم الخبرة والإبداع من جهة والتوازن بين تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها من جهة أخرى.

حول ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية

أهداف الميثاق

تتمثل أهداف هذا الميثاق الرئيسية بما يلي:

1. إعداد وثيقة معتمدة على المستوى الوطني تتمحور حول الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي الرسمي وتوضح دور ومهام جميع من لهم علاقة بالعمل الإحصائي الرسمي بما في ذلك رئيس الوزراء، ورئيس المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء، مروراً بالوحدات الإحصائية في الوزارات، وانتهاء بالمختصين في مجال البحث ومستخدمي البيانات الإحصائية.
2. يمثّل هذا الميثاق الإطار المناسب للممارسات الإحصائية الفضلى الذي يجب أن تستند إليه جميع الوحدات الإحصائية الوطنية من أجل ضمان الحصول على أفضل الإحصاءات الداخلية الدقيقة وذات المصداقية العالية، التي تتماشى مع المعايير المهنية وتلتزم بها.

محتوى الميثاق

يحتوي ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي الرسمي. وهذه المبادئ هي:

1. الصلة بالموضوع
2. استقلالية الإحصاءات
3. الجودة
4. إتاحة البيانات للاستخدام العام
5. حماية سرية البيانات
6. التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين
7. التكامل وتراكم الخبرة والإبداع
8. تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها

كما ويحتوي هذا الميثاق على مجموعة من إجراءات العمل الرسمية في مجالات محددة ذات اثر كبير على عمل الإحصاءات الرسمية:

1. التشاور مع مستخدمي البيانات الإحصائية
2. التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الحكومية
3. إدارة جودة البيانات
4. البيانات الصحفية
5. إتاحة البيانات
6. سرية البيانات
7. خدمات الجمهور
8. نشر البيانات وطريقة عرضها وتكلفتها
9. إدارة العبء عن مصادر البيانات
10. أرشفة وتوثيق البيانات
11. الكفاءة المهنية

مجال تطبيق بنود الميثاق

المبادئ المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية وإجراءات العمل المعيارية المنبثقة عن هذا الميثاق **تحكم جميع العمليات ذات العلاقة بإنتاج الإحصاءات** (جمع البيانات من مصادرها المختلفة، معالجة البيانات الإحصائية وجدولة البيانات وتحليلها، نشر البيانات) سواء من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو من المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

الالتزام ببنود الميثاق

تلتزم الجهات التالية بتطبيق جميع المبادئ وإجراءات العمل المحددة في هذا الميثاق:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
2. المؤسسات الحكومية الأخرى.

ويلتزم جميع العاملون في إعداد الإحصاءات سواء الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو المؤسسات الحكومية الأخرى بأخلاقيات مهنية متفق عليها ومحددة من خلال مبادئ هذا الميثاق.

في حال حدوث حالات لا تتوافق مع بنود ومبادئ هذا الميثاق، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوثيق هذه الحالات وذكرها في التقرير السنوي الذي يصدره.

مراجع رئيسية

ارتكز هذا الميثاق على مراجع رئيسية تشمل:

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000 واللوائح التنفيذية المنبثقة عنه
2. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 1995
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2000-2010
4. المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة
5. إعلان مبادئ الأخلاقيات المهنية في العمل الإحصائي الصادر عن معهد الإحصاء الدولي

نطاق عمل ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية

أولا. الإحصاءات الرسمية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إن الجهاز هو المؤسسة الحكومية الرسمية المسؤولة عن تنفيذ التعدادات والمسوح الإحصائية، كما يتولى مسؤولية تطوير وصيانة العمل الإحصائي الرسمي وضمان التكامل والشمولية في الإحصاءات الرسمية، وتعتبر كافة الإحصاءات الصادرة عن الجهاز إحصاءات وطنية رسمية، ويشكل الجهاز حلقة الوصل الرئيسية مع المؤسسات الإحصائية الدولية، ويتفاعل مع هذه المؤسسات بهدف تطوير العمل الإحصائي والاستفادة من التوصيات والتجارب الدولية الناجحة.

الوحدات الإحصائية في الوزارات

استنادا إلى التعريف الدولي للنظام الإحصائي الوطني وقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000، فإن الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى هي جزء لا يتجزأ من النظام الإحصائي الوطني، حيث يتولى الجهاز مسؤولية تطوير وتأهيل هذه الوحدات وذلك من أجل ضمان أن تقوم بمهامها الإحصائية وفقا للأعراف الإحصائية الوطنية والدولية. وهذا يتطلب من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الاستمرار ببذل الجهود لاستكمال تأهيل هذه الوحدات لتصبح قادرة على العمل إنتاج واستخدام الإحصاءات اللازمة لقيامها بمهامها على نحو افضل، وخاصة ما يتعلق بالالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

ثانيا. المؤسسات ذات العلاقة والمهام

يقع على عاتق مجلس الوزراء وفقا لقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000 مهمة تعيين رئيس الجهاز وأعضاء المجلس الاستشاري. وكذلك فإن مجلس الوزراء هو المسؤول عن اعتماد هيكلية النظام الإحصائي الفلسطيني بما يتلاءم مع القانون والمتطلبات الوطنية.

ويتولى رئيس الجهاز وفقا لقانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000 مهمة تنظيم عمل الجهاز وإدارته، وتطوير البرامج التي من شأنها تحقيق أهداف الجهاز، وإصدار التعليمات أو التوجيهات اللازمة للموظفين أو المنتدبين فيما يتعلق بالنشاطات المختلفة لجمع البيانات.

ويعمل مسئولو الإدارات الإحصائية المختلفة في الجهاز تحت الأشراف المباشر لرئيس الجهاز ويقع على عاتقهم مهمة إعداد ونشر إحصاءات رسمية ذات جودة عالية.

ويعتبر المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية هيئة وطنية استشارية مكونة من القطاع العام والقطاع الأهلي والقطاع الخاص ومن الأكاديميين، حيث يضم ممثلين من أصحاب الكفاءات القادرين على إسداء النصيحة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ولرئيس مجلس الوزراء فيما يخص الأولويات الوطنية التي يتوجب توفير إحصاءات عنها. وقد تم تشكيل المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2004/11/1.

مبادئ ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية

أولا. الصلة بالموضوع

حول مبدأ الصلة بالموضوع

من المهم أن تصل الإحصاءات الرسمية إلى صانعي ومتخذي القرار في الحكومة، وإلى رجال الأعمال، والباحثين، والمختصين، وأفراد المجتمع بشكل عام من أجل المساهمة في تحسين حياة أفراد المجتمع. ومن هنا وتمشيا مع هذا المبدأ فانه يتوجب أن تحقق الإحصاءات الرسمية المواصفات التالية:

1. أن تلبي احتياجات الحكومة واحتياجات رجال الأعمال والمواطنين بشكل عام من خلال الموارد المالية المتوفرة. وأن تأخذ بالاعتبار رأي المستفيدين من أجل ضمان توفير الإحصاءات ذات الصلة بالاحتياجات، حيث أن السياسات الإحصائية وتطويرها يجب أن يستند إلى الحوار مع المستخدمين.
2. يتوجب على الجهاز أن يقوم بالتشاور مع ذوي الاختصاص من أجل تحديد الإحصاءات الشاملة التي تعتبر من الأولويات والتي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد في الوقت الراهن وتوقعات اتجاهات الإحصاءات في المستقبل.
3. يجب أن يتم تخطيط البرنامج الإحصائي بالتشاور مع المستخدمين بشرط أن يتم تحديد الأولويات بالاتفاق مع الجميع وبشفافية عالية، ويجب أن يتم تدوين محاضر المداولات عند تخطيط البرنامج الإحصائي كما هي سواء تم الاتفاق على ما يتم طرحه أم لا. وبشكل عام يجب أن يعكس البرنامج الإحصائي الوطني احتياجات كافة المستفيدين والشركاء ومتطلبات الحكومة من الإحصاءات التي يتم إعدادها.
4. يجب أن يضمن الجهاز تلبية البرنامج للاحتياجات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار الدولية أيضا من الإحصاءات التي يتم إنجازها.

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. التشاور مع مستخدمي البيانات الإحصائية.
2. التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الحكومية.

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. اللائحة التنفيذية لقانون الإحصاءات العامة
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
4. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

ثانيا. استقلالية الإحصاءات

حول مبدأ استقلالية الإحصاءات

على الجهاز استخدام أساليب موضوعية وشفافة وذات مصداقية عالية لضمان حصول الإحصاءات الرسمية على ثقة المستخدمين بجميع أطيافهم وتوجهاتهم واهتماماتهم، الأمر الذي يتطلب ما يلي:

1. أن تخلو الممارسات الإحصائية من أي تدخل سياسي.
2. أن يتم اختيار مصادر البيانات والمنهجيات والإجراءات بطريقة مهنية، وأن تعتمد على المبادئ والمعايير العلمية الدولية في الممارسات الإحصائية، مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف المطلوبة من الحكومة والتكاليف المترتبة على مزودي البيانات في الوقت ذاته.
3. أن تكون منهجيات إعداد الإحصاءات متوفرة ومتاحة للجمهور والعامة.
4. أن لا يتم تقاضي أي مقابل أو أموال من أجل الإفراج عن منهجيات العمل الإحصائي الرسمي بغض النظر عن الجهة التي قد تطلب هذه المنهجيات شريطة أن لا يتعارض ذلك مع مبدأ سرية البيانات الفردية.
5. أن لا يتم العمل في الإحصاءات الرسمية لخدمة أغراض شخصية أو ربحية.
6. الإعلان عن التغيير في منهجيات العمل الإحصائي قبل الإعلان عن نتائج الإحصاءات المعتمدة على المنهجيات الجديدة.
7. تحتفظ الجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية بحق الرد على أي سوء استخدام للإحصاءات أو تفسير لها
8. أن تنشر الإحصاءات الرسمية قبل صدور أي تعليق رسمي من قبل أي مسؤول حكومي عليها.
9. الالتزام بمبادئ وأخلاقيات البحث العلمي والعمل الإحصائي.

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الحكومية
2. إدارة جودة البيانات.
3. البيانات الصحفية.
4. إتاحة البيانات (Data Accessibility).
5. سرية البيانات.

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. اللائحة التنفيذية لقانون الإحصاءات العامة
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
4. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

ثالثا. الجودة

حول مبدأ الجودة

يجب أن تنسجم الإحصاءات الرسمية مع الهدف من وراء إنجازها وأن تتمتع بجودة عالية. وهذا الأمر يمكن أن يتحقق من خلال الآتي:

1. إنجاز جميع مراحل إنتاج الرقم الإحصائي بمهنية عالية، حيث يتم تعزيز ذلك من خلال التدريب والبحث واستخدام أفضل الممارسات والخبرات الدولية في هذا المجال
2. إدارة العمليات الإحصائية بفاعلية عالية
3. تعزيز ثقافة تقييم الإحصاءات بشكل منتظم ومستمر بما في ذلك التقييم الوطني من خلال الفرق المتخصصة ومقارنة ذلك مع مؤسسات أخرى
4. الاستفادة من الخبرات المتراكمة في العمل الإحصائي الوطني من اجل تطوير معايير ذات مصداقية وعالية الجودة في إنتاج الإحصاءات
5. التوثيق المفصل للمنهجيات وآليات العمل المستخدمة في العمل الإحصائي الرسمي
6. نشر آليات العمل الإحصائي الوطني من اجل ضمان استدامة الخبرات المكتسبة
7. أن تتم مراجعة الإحصاءات الرئيسية بصورة دورية ويفضل أن يتم ذلك كل خمس سنوات، وذلك بالاستعانة بخبراء من خارج الجهاز كلما كان ذلك ممكنا وضروريا، الأمر الذي سيساعد في تحسين جودة الإحصاءات
8. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة الإحصاءات وفقا للنظام العام لنشر البيانات (GDDS) الصادر عن صندوق النقد الدولي

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. الكفاءة المهنية
2. إدارة جودة البيانات

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
3. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

رابعا. إتاحة البيانات للاستخدام العام

حول مبدأ إتاحة البيانات للاستخدام العام

يجب أن تكون آلية الوصول للبيانات الإحصائية عادلة ومنفتحة، وهذا الأمر يتطلب ما يلي:

1. أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتطوير آليات إتاحة الإحصاءات للعموم بأسلوب عادل ومنفتح.
2. أن يتم عرض الإحصاءات بصورة تعكس الواقع بوضوح تام وبحيث تتمكن أوسع شريحة من المستخدمين من فهمها وذلك باستخدام كافة الوسائل والأشكال الممكنة والمتوفرة.
3. تقع مسؤولية المحتوى والشكل والمضمون وتوقيت إصدار الإحصاءات الرسمية على عاتق رؤساء الوحدات الإحصائية الرسمية وذلك بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. توثيق الإحصاءات التفصيلية ونشرها حتى تكون في متناول الجميع.
5. الإعلان مسبقا عن موعد نشر الإحصاءات، والترتيب لنشر النتائج في اقرب وقت ممكن بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات الأولية.
6. أن لا يتم التخطيط المسبق لتوقيت نشر الإحصاءات حتى لا تمنح الفرصة لفئات معينة (جماعات أو أفراد) للاستفادة من النتائج أكثر من غيرهم.
7. تفصيل الإحصاءات إلى أقصى حد ممكن وبما لا يتعارض مع القانون أو السرية المطلوبة.
8. أن تستمع الوحدات المنتجة للإحصاءات الرسمية وتستجيب بانفتاح لأي تساؤل قد يطرح حول الإحصاءات، سواء كان ذلك من المجلس الاستشاري أو من المجلس التشريعي، كما يجب أن يتم فتح ملفات المؤسسة أمام الجهات الرسمية والقانونية التي ترغب في فحص الموارد المالية أو الأمور القانونية أو التحقق من عدم وجود تجاوزات في شروط السرية المعمول بها.

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. نشر البيانات وطريقة عرضها وتكلفتها
2. البيانات الصحفية

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

خامسا. حماية سرية البيانات

حول مبدأ حماية سرية البيانات

يجب ضمان سرية كافة البيانات التي يتم جمعها لأغراض إحصائية. ومن اجل تحقيق ذلك يجب توفر ما يلي:

1. يضع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معايير وافية لضمان السرية، بما في ذلك ضمان عدم نشر أية إحصاءات قد يتم التعرف من خلالها على بيانات فردية وذلك باستثناء تلك الحالات التي يوافق أصحابها على نشرها.
2. أن يتم استخدام البيانات التي يتم جمعها لأغراض إحصائية فقط.
3. أن يعرف كافة الأشخاص الذين يعملون في إنتاج الإحصاءات الرسمية مسبقا بأن عليهم المحافظة على سرية البيانات التي يحصلون عليها من خلال عملهم، وكذلك العقوبات التي تترتب على إفشائهم لأية بيانات لا يسمح القانون بإفشائها. كما ويجب أن تبقى هذه الشروط سارية المفعول بعد الانتهاء من العمل الإحصائي.
4. حفظ البيانات التي تحتوي على معلومات فردية بصورة آمنة، ووضع التعليمات اللازمة بشأن من يسمح لهم الدخول إلى أماكن حفظها. وإذا ما تم التقدم للحصول على إذن للدخول إليها فانه يجب أن لا يتم منح هذا الإذن إلا بعد اقتناع المسؤول عن الوحدة الإحصائية بأن الاطلاع على هذه المعلومات محدد فقط لأغراض بحثية مبررة وأن هذه المعلومات المطلوب الحصول عليها لا يمكن أن تتوفر من مصدر آخر.
5. في الحالات التي يتم فيها طلب بيانات فردية من خلال القانون فانه يتوجب أن يتم الكشف عن هذه البيانات من خلال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتحت مسئوليته الشخصية
6. تنطبق شروط الحفاظ على سرية البيانات الفردية على البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال السجلات الإدارية التي يتم جمعها لأغراض إحصائية فقط.
7. إعلام المبحوثين بالأهداف من وراء جمع البيانات واستخداماتها وشروط المحافظة على سريتها.

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. سرية البيانات
2. إتاحة البيانات

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

سادسا. التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين

حول مبدأ التوازن بين احتياجات المستخدمين والعبء على المبحوثين

يجب إيجاد السبل للمواءمة ما بين العبء الذي يقع على المبحوثين وأهمية الإحصاءات المراد الحصول عليها. وفي حال كان العبء أكبر من أهمية الإحصاءات يجب عدم جمع الإحصاءات.

وفيما يلي آليات تحقيق ورصد هذا الشرط:

1. يجب تخطيط الأنشطة الإحصائية السنوية مسبقا وتحديد ما إذا كان العبء على الذين يقع عليهم البحث أكثر قيمة من الإحصاءات المراد إعدادها. ويجب إدارة التخطيط بشكل جيد إلى جانب إعداد تقارير سنوية حوله.
2. يجب أن لا تكون المسوح الإحصائية تكرارا لبيانات يمكن جمعها من مصادر متوفرة. ويجب أن يؤخذ بالحسبان ذلك العبء على الذين يقع عليهم البحث عند التخطيط لأي عمل إحصائي.
3. تؤدي عادة إلزامية التجاوب مع الإحصاءات الرسمية إلى تحسين جودة هذه الإحصاءات وتقليل إشكالية عدم التجاوب معها من قبل المجتمع بشكل عام. من أجل تطبيق الإلزامية. فانه يجب توفير آليات وسلطات محددة لتنفيذ العقوبات في حال عدم التجاوب.
4. يجب العمل باستمرار على تطوير الآليات والوسائل التي من شانها التخفيف من الأعباء التي تقع على كاهل المبحوثين.

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. خدمات الجمهور
2. إدارة العبء عن مصادر البيانات

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 1995
4. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

سابعا. التكامل وتراكم الخبرة والإبداع

حول مبدأ التكامل وتراكم الخبرة والإبداع

يجب على الجهاز أن يؤكد على قيمة المعايير التي تحافظ على قيمة ومنزلة البيانات الإحصائية المتوفرة والمصادر الإدارية. وفي هذا الصدد يتوجب مراعاة ما يلي:

1. يجب أن يتم التعامل مع البيانات الإحصائية على أنها بيانات ذات قيمة عالية ولا يمكن استبدالها. وأن قيمة هذه البيانات تزداد كلما توسع استخدامها واستمر لفترات طويلة
2. يجب تعزيز الأطر الإحصائية الموحدة والمفاهيم والمصطلحات والتصنيفات واستخدامها في المسوح الإحصائية والمصادر الأخرى
3. يجب الاهتمام بالسجلات الإدارية كمصدر هام للإحصاءات كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستخدامات الإحصائية في الوقت الذي يتم فيه تصميم النظم الإدارية
4. يجب تصميم الأنشطة الإحصائية بحيث تأخذ بعين الحسبان التكامل فيما بينها من اجل زيادة قيمتها
5. يجب توثيق وحفظ وثائق العمل الإحصائي للأغراض التاريخية مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع الأمن والسرية والالتزامات القانونية

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. أرشفة وتوثيق البيانات
2. إدارة العبء عن مصادر البيانات
3. الكفاءة المهنية
4. إدارة جودة البيانات

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 1995
4. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

ثامنا. تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها

حول مبدأ تكلفة إنتاج الإحصاءات الرسمية وجدواها

يتوجب على الجهاز أن يعمل من أجل أن يكون فاعلا وأن يعرف ماذا تعني قيمة الأموال وذلك من حيث تكلفة جمع الإحصاءات وأسعار توفيرها للمستخدمين. وفي هذا المجال فانه:

1. يجب أن لا تشكل أسعار الإحصاءات الرسمية حاجزا أمام المستخدمين للوصول إليها طالما كان ذلك ممكنا
2. يجب تصميم المسوح وبرامج معالجتها الإلكترونية بصورة مرنة قدر الإمكان من اجل أن تتجاوب مع احتياجات المستخدمين المختلفة بالصورة التي يرونها مناسبة
3. يجب التقصّي والبحث باستمرار عن وسائل تقلل من كلفة الإحصاءات الرسمية مثل التكامل بين الأنشطة الإحصائية المختلفة والمنهجيات والنظم الإلكترونية المستخدمة
4. يجب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والفائدة المرجوة عند تخطيط الأنشطة الإحصائية ووضع الأولويات

إجراءات العمل ذات العلاقة

1. خدمات الجمهور
2. نشر البيانات وطريقة عرضها وتكلفتها
3. إدارة العبء عن مصادر البيانات
4. إدارة جودة البيانات

المراجع الرئيسية

1. قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000
2. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية 2000-2010
3. الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 1995
4. قرار مجلس الوزراء رقم (9/35/65) بتاريخ 2005/10/12 بخصوص تبني فلسطين للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

ملحق رقم (1): مهام ومسؤوليات الإحصاءات الرسمية

أولا: مهام ودور رئيس الجهاز

إن رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هو المسؤول عن ضمان مهنية وجودة جميع الإحصاءات الرسمية إلى جانب ضمان أن يتم إعداد الإحصاءات وفق معايير العمل الإحصائي الرسمي. ويتولّى رئيس الجهاز بالتحديد المهام التالية:

1. لديه صلاحيات مخاطبة رئيس الوزراء ضمن القنوات المحددة للاتصال معه وإبداء رأيه بشأن الإحصاءات الرسمية والموارد المخصصة لها ومدى تأثيرها على جودة الإحصاءات الرسمية.
2. وضع الأطر اللازمة لتخطيط العمل الإحصائي الرسمي واقتراح أعضاء المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية وتشكيل اللجان اللازمة وتسمية أعضائها. ويعمل على ضمان إعداد نظام متكامل للبرنامج الإحصائي الوطني على مستوى عال يعكس احتياجات المستخدمين ويلبي احتياجات المؤسسات الحكومية، شريطة أن يعرض هذا النظام على المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية.
3. إنشاء نظام مراقبة جودة الإحصاءات الرسمية بما يشمل ذلك برنامج تقييم للإحصاءات الرسمية كل خمس سنوات على الأقل وبمساعدة خبراء مختصين.
4. ضمان استخدام التعريفات والمفاهيم والمنهجيات المنسجمة مع المعايير الدولية والتي تأخذ بعين الاعتبار القوانين السارية. وتطوير آليات وتعليمات تضمن الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المستخدمين ومزودي البيانات عند تحديد أولويات البرنامج الإحصائي.
5. يقوم بتشكيل لجان استشارية وتسمية أعضائها كلما اقتضت الحاجة لذلك. ويضع السياسات التي تضمن إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية من خلال التقييم المستمر والمنتظم لها وإجراء الأبحاث حولها وتسهيل الوصول لهذه الإحصاءات وجعلها في متناول اليد. ويتحقق من مدى التكامل بين الإحصاءات الوطنية وجودتها وفهم القضايا الإحصائية واستخدام وتسيير الإحصاءات.
6. يستطيع المتابعة على رؤساء الوحدات الإحصائية في الوزارات في مجال جودة ومهنية عمل وحداتهم، ويتولى مسؤولية ضمان دقة ومهنية وتكامل وتوقيت الإحصاءات وشكل إصدارها والتي تنبثق عن هذه الوحدات آخذا بعين الاعتبار احتياجات المستخدمين. والإشراف على وضع معايير الإحصاءات الرسمية بما فيها تنسيق نشرها وتقييم جودتها، كما أن لديه الصلاحيات كي يقرر ما إذا كانت الإحصاءات مطابقة للمعايير المعتمدة.
7. يصدر التوجيهات بشأن آليات تطبيق الميثاق من أجل دفع وتقييم كفاءة العمل الإحصائي الرسمي، ويتم الكتابة حول ذلك في التقرير السنوي الذي يعده ويقدمه للحكومة.
8. يتولى تقدير العبء الذي تشكله الإحصاءات الرسمية على المبحوثين (أسر ومنشآت وسلطات محلية) وتحديد الأساليب التي تخفف العبء عليهم عند تقديمهم بيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية.
9. تعزيز العلاقات الإحصائية مع المؤسسات الأخرى بما فيها المساهمة في تطوير المنهجيات والمعايير، وكذلك ضمان تطوير البنية التحتية اللازمة لمعالجة البيانات. وضمان الوفاء بالتزامات فلسطين تجاه المجتمع الإحصائي الدولي.
10. توجيه التعليمات اللازمة لتوفير الكوادر الإحصائية اللازمة على مستوى الجهاز وعلى مستوى المؤسسات الحكومية الأخرى، وضمان تطبيق هذا الميثاق عليها جميعا.
11. ضمان وضع آليات من اجل نشر وتعميم الإحصاءات الرسمية.
12. وضع الحلول المناسبة لمعالجة الخلافات التي قد تنشأ بين الوحدات الإحصائية في مجال التكامل أو المنهجيات.
13. ضمان توفير متطلبات المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية من اجل أن يقوم بمهامه.
14. حضور جلسات لجان المجلس التشريعي أو أية لجان حكومية أخرى حسب الطلب للإجابة عن كافة الاستفسارات التي قد يطلبونها حول القضايا المتعلقة بالإحصاءات الرسمية.
15. يتولى مسؤولية تطوير هذا الميثاق وتسيير القضايا التي تتعلّق به كلما اقتضت الحاجة لذلك.

ثانيا: مهام الوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية

الوحدات الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني تتبع لوزارات ومؤسسات حكومية أخرى، لذلك لا بد من أن يكون هناك دور للوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية في النظام الإحصائي الرسمي، إضافة إلى أنهم من المستخدمين الرئيسيين للإحصاءات. وفيما يلي الدور المتوقع أن يلعبه الوزراء في هذا المجال:

1. اعتماد البيانات الإحصائية التي تصدر عن الوحدات الإحصائية في وزاراتهم وتوفير المصادر المالية والبشرية للوحدات الإحصائية لديهم، ولكن ليس من نطاق مهامهم التدخل المباشر في آلية عمل الوحدات فنيا.
2. تحديد إطار السياسات والمصادر البشرية والمادية التي يجب أن تعمل الوحدات الإحصائية ضمنها وبما ينسجم مع سياسة النظام الإحصائي الوطني، ويتولون القيام بوضع أطر لقياس التقدم في إعداد الإحصاءات في الوحدات الإحصائية لديهم.
3. تحديد الرؤيا التي يجب أن تعمل الوحدات الإحصائية من خلالها وذلك بناء على توجيهات المجلس الاستشاري وبما ينسجم مع السياسة العامة للنظام الإحصائي الوطني.
4. القيام بالمساهمة من خلال تقديم وجهات نظرهم تجاه القضايا الإحصائية المتعلقة بالنظام الإحصائي الوطني التي يطرحها المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، وبما يساهم في تعزيز النظام الإحصائي الوطني، وبالتحديد القضايا ذات العلاقة المباشرة في عمل الوحدات الإحصائية لديهم.
5. التأكد من أن الوحدات الإحصائية لديهم تعمل بانسجام مع الإطار العام للإحصاءات الرسمية، والتأكد أيضا من أن الإحصاءات الرسمية التي تنتجها الوحدات الإحصائية ليست خاضعة لأي لون من التأثير أو التدخل السياسي.
6. التأكد من أن رؤساء الوحدات الإحصائية في مؤسساتهم توجد لديهم القدرات الفنية الكافية لإنتاج إحصاءات ذات جودة عالية وتنسجم مع تعليمات هذا الميثاق.
7. تحديد الأفراد الذين يحق لهم الاطلاع على البيانات التي تنتجها الوحدات الإحصائية لديهم قبل نشرها للعموم، ويتم ذلك بالتنسيق مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
8. وضع معايير للجودة وفعالية أداء هذه الوحدات.
9. اعتماد خطط جمع البيانات الأولية للمسوح التي تقوم بها الوحدات الإحصائية بعد التأكد من أن المسوح التي ستقوم بها الوحدات الإحصائية مبررة وأن لدى الفريق العامل في هذه المسوح الكفاءة والقدرات اللازمة.
10. تنسيق الردود على استفسارات المجلس الاستشاري بالتعاون مع الوحدات الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الأخرى مع التأكيد على ضرورة أن يكون لدى الوحدات الإحصائية الصلاحيات اللازمة لمثل هذا التنسيق.
11. تفويض الصلاحيات لرؤساء الوحدات الإحصائية وموظفيهم من اجل لمساهمة الفنية الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني، وتفويضهم لتزويد البيانات المتوفرة لديهم لأي جهة حكومية لأغراض إعداد إحصاءات رسمية مع ضمان محافظتهم على معايير السرية المطبقة والإجراءات الأخرى السارية في النظام الإحصائي الوطني.

ثالثا: مهام رؤساء الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية الأخرى

يتولى رؤساء الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية الأخرى المهام التالية وذلك ضمن النظام الإحصائي الوطني:

1. إعداد برامج عمل هذه الوحدات بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يقوم الجهاز بالمساعدة في إعداد برنامج إحصائي متكامل.
2. تولّي مسؤولية تنسيق وتطوير برامج عمل وحداتهم ضمن إطار النظام الإحصائي الوطني.
3. تعزيز استخدام الإحصاءات الرسمية في مؤسساتهم من اجل اتخاذ القرارات المبنية على الإحصاءات السليمة.
4. توفير الإحصاءات للمستخدمين وتقديم الاستشارات اللازمة لهم وأخذ وجهات نظرهم عند القيام بعملية التنسيق.
5. ضمان جودة الإحصاءات التي تصدرها وحداتهم باستخدام معايير جودة واضحة واستخدام آليات محددة والقيام بالمراجعة الدورية لآليات العمل والإحصاءات التي تصدرها هذه الوحدات بالاستعانة بخبراء من خارج الوحدات الإحصائية.
6. الاعتماد على هذا الميثاق في عملهم والرجوع إلى كافة الأدلة الأخرى التي تساهم في تطوير عمل وحداتهم وتطوير عملهم.
7. استخدام أفضل الممارسات الإحصائية في عمل وحداتهم وذلك بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث يقوموا بالمساهمة في تعزيز الثقة بالإحصاءات الرسمية من خلال ضمان الدقة والجودة في

الإحصاءات التي تصدر عن وحداتهم.

8. تعزيز استقلالية العمل الإحصائي في وحداتهم من جميع النواحي من حيث سلامة المنهج والدقة والملاءمة والموثوقية والملاحظات المصاحبة للإحصاءات التي يتم نشرها.
9. ضمان حماية سرية البيانات الفردية المتأتية من الأفراد والمؤسسات والتي يتم جمعها من خلال وحداتهم لأغراض إحصائية من أي كشف خارج نطاق القانون.
10. ضمان توفير بيانات شاملة وذات جودة عالية الأمر الذي يلبي حاجات الوزراء ورؤساء المؤسسات التي تتبع لها الوحدات.
11. تقدير العبء الذي تشكله الإحصاءات الرسمية على الذين يجري عليهم البحث وذلك من أسر ومنشآت وسلطات محلية، إلى جانب اقتراح الأساليب التي تخفف العبء عليهم عند تقديمهم بيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية.
12. تعزيز استخدام بيانات السجلات الإدارية في المؤسسات التي تتبع لها الوحدات الإحصائية وذلك في إعداد الإحصاءات الرسمية، وتوفيرها لأغراض إعداد الإحصاءات الرسمية الوطنية.
13. ضمان مساهمة الوحدات الإحصائية في تعزيز النظام الإحصائي الوطني وتطوير استراتيجية هذا النظام من خلال المشاركة الفاعلة في اللجان ومجموعات العمل الوطنية التي يتم تشكيلها لهذا الغرض، وتشجيع زملائهم في هذه الوحدات للقيام بمثل هذا الدور عند مشاركتهم في مثل هذه اللجان أو المجموعات.
14. نشر وتسهيل نشر وتسويق الإحصاءات ووضع الآليات اللازمة لذلك على اعتبار أن هذه الإحصاءات جزء لا يتجزأ من الإحصاءات الوطنية.
15. التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومع الوحدات الإحصائية الأخرى من اجل إعداد إحصاءات وطنية قابلة للمقارنة وذلك بغض النظر عن الجهة التي تصدرها.
16. المساهمة في إعداد التقرير السنوي للإحصاءات الرسمية الذي يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

رابعا: مهام المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية

ضمن إطار هذا الميثاق، فإنه يقع على عاتق المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية مجموعة من المهام والتي تتلخص بما يلي:

1. القيام بتقييم احتياجات المستخدمين.
2. تقديم تقارير للحكومة حول البرنامج الإحصائي الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستخدمين والطلب على الإحصاءات، وبما يشمل:
   أ) الموارد المتاحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
   ب) العبء الملقى على مزودي البيانات
   ج) الاحتياجات الإدارية الإضافية للجهات المزودة للبيانات الأولية. وفي حال اقتراح أي تعديلات على خطة البرنامج الإحصائي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فانه يتوجب أن يتم إرفاق تقرير تفصيلي يوضح التكاليف والأعباء المترتبة على مزودي البيانات.
3. تقديم النصح لمجلس الوزراء حول أهمية جودة الإحصاءات الرسمية بما يساعدهم في اتخاذ القرارات بشأن أولويات البرنامج الإحصائي الوطني واتخاذ القرارات السليمة تجاه هذا البرنامج.
4. تقييم مدى تطبيق هذا الميثاق وأي تعليمات أخرى فيما يتعلق بآلية عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأغراض تعزيز النظام الإحصائي الوطني.
5. التعليق على أي ترتيبات تتم من اجل تطوير المعايير المهنية المتعلقة بالنظام الإحصائي الوطني كلما كان ذلك ضروريا.
6. تقييم معايير الجودة المتبعة في النظام الإحصائي الوطني، وإمكانية القيام بإجراء تقييمات مستقلة لوحدات إحصائية مختارة، وذلك لأغراض القيام بتوجيه التوصية لرئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أي مجالات تحتاج إلى اهتمام خاص.
7. الاستجابة لأية طلب من الحكومة بشأن الإحصاءات الرسمية وتقديم النصح لها حول القضايا ذات العلاقة بالموارد.
8. مراجعة التشريعات الإحصائية القائمة وتحديد ما إذا كان هناك حاجة لأي إجراءات تشريعية جديدة تتعلق بالنظام الإحصائي الوطني، ومخاطبة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول ذلك.
9. تقييم العبء المترتب على مزودي البيانات بناء على البرنامج الإحصائي السنوي وضمان أن يكون الصرف على الإحصاءات ذو فاعلية (بمعنى ضمان إعطاء قيمة للأموال المنفقة على الإحصاءات).
10. ضمان وجود قنوات اتصال فعالة مع الحكومة ومع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في القضايا المتعلقة

بالنظام الإحصائي الوطني.

11. تقديم تقرير للحكومة حول الإحصاءات الرسمية والتعليق على التقرير السنوي الذي يقدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لرئيس الوزراء، وأيضا تقديم تقرير سنوي حول عمل المجلس.

ملحق رقم (2): المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة)

اعتمدت الأمم المتحدة عام 1994عشرة مبادئ تتعلق بالإحصاءات وأطلقت عليها اسم «المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية» وقامت بتشجيع الدول بضرورة الالتزام بها من اجل ضمان إعداد إحصاءات ذات جودة عالية، وتحديد أخلاقيات العمل الإحصائي، ورؤية أنه لمن الضروري أن تكون هذه المبادئ ضمن هذا الميثاق، وتتمثل المبادئ العشرة بما يلي:

المبدأ الأول: التناسب والتجرد والمساواة في الحصول على الإحصاءات الرسمية

"إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية، ومن اجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها."

المبدأ الثاني: المعايير والأخلاقيّات المهنية

« حفاظا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.»

المبدأ الثالث: المسؤوليّة والشفافيّة

« تيسيرا للتفسير السليم للبيانات, تقوم الوكالات الإحصائية ووفقا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.»

المبدأ الرابع: منع الاستعمال غير السليم للإحصاءات الرسمية

«يجوز للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.»

المبدأ الخامس: اعتبار التكلفة

«يجوز الحصول على البيانات من اجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للوكالات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار العناصر المتعلقة بالنوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.»

المبدأ السادس: السرية (الخصوصية)

«يتعيّن إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية.»

المبدأ السابع: التشريع

«تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.»

المبدأ الثامن: التنسيق

«يعتبر التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرا ضروريا من اجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي.»

المبدأ التاسع: المعايير الدولية

« يعزز قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية».

المبدأ العاشر: التعاون الدولي

« يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان ».

ملحق رقم (3): إجراءات العمل

1. التشاور مع مستخدمي البيانات الإحصائية
2. التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات الحكومية
3. إدارة جودة البيانات
4. البيانات الصحفية
5. إتاحة البيانات
6. سرية البيانات
7. خدمات الجمهور
8. نشر البيانات وطريقة عرضها وتكلفتها
9. إدارة العبء عن مصادر البيانات
10. أرشفة وتوثيق البيانات
11. الكفاءة المهنية